

صيغ "تسهيلية" جديدة على طريق القصر

31 آب 2018 | 00:04



مسيبة لأهالي المفقودين أمس من ملهى "الاسكوا" في وسط بيروت، إلى مجلس النواب، (مزوان عساف)

وسط محاذرة معظم الأفرقاء السياسيين اطلاق تقديرات ايجابية أو سلبية مسبقة لأي موعد محتمل لرحلة التعقيدات التي تعترض ولادة الحكومة الجديدة، عكست حركة المشاورات واللقاءات والاتصالات الكثيفة التي يقوم بها الرئيس المكلف سعد الحريري في الأيام الاخيرة مدى جدية محاولته المتقدمة الجديدة لبلوغ شاطئ التآليف الآمن بسلام. وترددت أصداء الجهود التي يبذلها في عين التينة حيث ردد رئيس مجلس النواب نبيه بري أمام زواره أمس انه من المتوقع ان يزور الرئيس الحريري رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في وقت قريب ويقدم اليه تشكيلة وزارية. لكن بري لم يجزم بما اذا كان الرئيس عون سيقبل التشكيلة أم لا، وأوضح ان جهوداً تبذل في هذا المجال "وأذا لم تشكل الحكومة يصبح هناك أمر غير مفهوم". وسيتطرق بري في كلمته في ذكرى تغييب الامام موسى الصدر في بعلبك بعد ظهر اليوم الى ملف الحكومة وسواه من الملفات المطروحة.

وبدا لافتاً ان أجواء عين التينة لم تختلف عن أجواء "القوات اللبنانية"، علماً ان وزير الاعلام ملحم الرياشي تحرك غداة اللقاء الذي جمع ليل الاربعاء الرئيس الحريري ورئيس حزب "القوات" سمير جعجع في "بيت الوسط" في حضور الرياشي والوزير غطاس خوري، فزار الرئيس بري واطلعه على أجواء لقاء "بيت الوسط" وتداول معه أفكاراً طرحت في معرض البحث عن حلول للمأزق الحكومي ثم زار معراب واطلع جعجع على أجواء زيارته لبري.

وأفادت مصادر "القوات اللبنانية" ان لقاء الرياشي والرئيس بري تناول الافكار التي طرحت في لقاء الرئيس الحريري والدكتور جعجع وان هذه الأفكار هي لتسهيل تشكيل الحكومة وسيبحث فيها الرئيس الحريري مع الوزير جبران باسيل باعتبار ان العقدة عنده. وأوضحت المصادر ان جعجع طرح مع الحريري أفكاراً جديدة وتسهيلية الى حدود بعيدة وهي كما وصفها الوزير الرياشي تسهيلات وليست تنازلات. واسترعى الانتباه في كلام المصادر "القواتية" اشارتها الى ان "الرئيس بري يعمل على المساعدة لتسهيل تشكيل الحكومة وحلحلة العقد وجميعنا نعمل على حل عقد ليست من عنديتنا".

والتقى الحريري أمس وزير المال علي حسن خليل، ثم النائب وائل أبو فاعور، على ان يلتقي لاحقاً الوزير باسيل. وفهم ان الحريري يبحث في صيغ بديلة بدأ طرحها في لقائه مع جعجع، لكن اللقاء لم يصل الى نقطة حاسمة. ومن الأفكار التي تردد انها طرحت ان تحصل "القوات" على أربع حقائب وزارية من غير ان تكون بينها حقيبة سيادية أو منصب نائب رئيس الوزراء واعطاء "التيار الوطني الحر" مع الحصة الرئاسية تسعة مقاعد. ويبدو ان الحريري يعمل بتدرج فيسعى الى حل التعقيدات تباعاً بدءاً بمحاولة التوصل الى بت حصة "القوات اللبنانية" الوزارية وينتقل بعدها الى حصة "اللقاء الديموقراطي" والحزب التقدمي الاشتراكي. وعلم ان زيارة ابو فاعور أمس لـ"بيت الوسط" كانت للاطلاع على تحرك الرئيس الحريري وان ابو فاعور أكد مجدداً تمسك الحزب التقدمي بالحصول على ثلاثة وزراء.

وسادت توقعات ان يقوم الرئيس الحريري في اليومين المقبلين بزيارة قصر بعبدا من دون حسم ما اذا كانت تشكيلة حكومية جديدة يقدمها الى الرئيس عون ستطلق مسار الاختراق المؤدي الى ولادة الحكومة، علماً ان الامر يتوقف الى حد بعيد على نتائج اللقاء الجديد للحريري وباسيل.

مواقف

وسط هذه الأجواء، أثار بند ورد في البيان الأسبوعي لـ"كتلة الوفاء للمقاومة" تساؤلات عن دلالاته وتوقيته وما اذا كان يهدف الى تعقيد تشكيل الحكومة لابعاد خارجية. ذلك ان "كتلة الوفاء للمقاومة" اعتبرت في هذا البند ان "لبنان مدعو، حكومة وقوى سياسية، الى الافادة من تطورات الأوضاع في المنطقة لمراجعة تموضعه الاستراتيجي ولإعادة النظر في بعض علاقاته الاقليمية والدولية في ضوء التزامه حماية سيادته الوطنية ومنع العدو الاسرائيلي من التسلل عبر تطبيع علاقاته مع بعض الدول العربية في سعي دؤوب منه لاختراق المنطقة سواء بانتاجه الاقتصادي أو بمشاريعه السياسية".

في المقابل، اعتبرت كتلة "اللقاء الديموقراطي" برئاسة تيمور جنبلاط "أن الأوضاع الداخلية ولا سيما الواقع الاقتصادي الإجتماعي الضاغط والأزمات التي تواجه المواطن اللبناني، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية الخطيرة ولا سيما محاولات تقويض القضية الفلسطينية والتهويد وما يحكى عن ترتيبات جديدة على مستوى المنطقة، كلها تحتم علينا تحيين وضعنا الداخلي من خلال اتخاذ الخطوات العاجلة والحاسمة لكسر الحلقة المفرغة في الملف الحكومي، والذهاب باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق الأصول المعتمدة، بما يضمن احترام الصلاحيات، وتسهيل مهمة الرئيس المكلف وإزالة العقد والعراقيل الموضوعية أمام عملية التشكيل، والإبتعاد عن بعض الإجتهاادات القانونية والهرطقات الدستورية غير المجدية، مجددين تمسكنا بضرورة احترام الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها في الإنتخابات النيابية الأخيرة". وحذرت من "محاولات بعض القوى السياسية الإستئثار ببعض المواقع الإدارية في وزارة الداخلية، متخطين القواعد والأعراف المعمول بها"، مؤكدة "أولوية وضرورة احترام اتفاق الطائف والسعي لتطبيق كل مندرجاته ولا سيما منها إقرار قانون عصري للانتخابات النيابية يؤدي إلى مجلس نواب خارج القيد الطائفي وإنشاء مجلس للشيوخ".

يوم المفقودين

على صعيد آخر، أحيا أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان أمس اليوم العالمي للمفقودين باحتفام في وسط بيروت تلاه توجههم الى مجلس النواب حيث طالب النائب السابق غسان مخيبر ورئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين وداد حلواني بعض أعضاء مكتبه بإدراج بند مناقشة العريضة الوطنية للمطالبة بكشف مصير المفقودين والمخطوفين قسراً في أول جلسة للهيئة العامة للمجلس، واعتبار الأولوية لتشريع قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين، وتوقيع بروتوكول بين الحكومة واللجنة الدولية للصليب الاحمر لتقديم بنك المعلومات، وإصدار القانون في هذه الجلسة. وصرح مخيبر لـ"النهار" بان الوقت مؤات لهذا الطرح "مئة في المئة. وهو توقيت مناسب، والتحدي يبرز في توافق الكتل في الجلسة الأولى للهيئة العامة". ولفت الى أن "كل الأطراف السياسيين في اللجان النيابية اطلعوا على مضمونه ووافقوا عليه، بما يمهد لإقرار البندين المهمين المذكورين في العريضة". وشدد على "أننا لا نصبو الى ربط العدالة بظروف جرمية، بل نتطلع الى حق المعرفة من خلال نبش المقابر الجماعية ضمن بنود قانونية محددة ومعرفة مصير الأحياء والأموات".